

# إقرار مخططات وملكيات شخصية خارج إطار القانون لنهب أراضي الدولة.. من المسؤول؟

20 لعام 95م فقط.

وأما الملكيات فاعلموا أن لها تاريخاً عربياً موثقاً في عدن والمرجعية القانونية هي ثلاث مرجعيات توثيقية للملكية العامة والخاصة وهي:

أرشيف بريطانيا الذي يحتوي على أول جرائد صدر عام 1886م. سجل المشيخة العقبية الذي يحتوي على كافة الأملاك الخاصة من الأراضي في بئر أحمد والوادي الكبير والحسوة وهي بخط وتوقيع المهندس الزراعي قحطان محمد الشعبي حينما كان ناظراً للأراضي في سلطنة العبدل لحج وهو أول رئيس لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وكمل السجل الشيخ محمود العقبية وشيخ العقارب رحمة الله عليه إضافة إلى الجرائد من الرقم 2801 إلى 2876. أملاك الناس في سجلات سلطنة

العبدلي في دار الأمير والموجود في أرشيف الهيئة.

وكذلك قرارات لجان المعالجة والإعادة التي شكلت بقرار رئاسي منذ عام 1990م برئاسة وزير الزراعة للأراضي الزراعية ولجنة أخرى برئاسة المحافظين المتتاليين للعاصمة عدن لادعاءات الملكية وقد تم الفصل في تلك الادعاءات بشكل كامل وأغلق الملف إلا أن قادة اليوم قد منحوا أنفسهم الحق العدلي في إعادة فتح هذي الملفات والعمل على لخبطة المخطط وتطليل المحرم وتحريم المحل سواء في عدن أو بقية المحافظات وعلى اختلاف توجهات التيارات السياسية والعسكرية، وفي الختام علينا أن نتذكر قولته تعالى (والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون).

\*مستشار رئيس الهيئة العامة للأراضي.



خارج إطار المؤسسات القانونية المناط بها إقرار المخططات وهي وريثة البلديات ولن تعطى أي شرعية قانونية مراسلاتكم وأوامركم إن صدرت.

أيها الرفاق يجب عليكم أن تتحملوا المسؤولية في هذه الظروف الصعبة والمعقدة وأن تعملوا على حماية أملاك الدولة من أراضي وعقارات وأن توقفوا العبث التخطيطي الخطير.

فلو أخذنا عن كمثل على العبث فعند محكمة بإرث تاريخي متجذر في مجال التخطيط الحضري ومخططاتها الزجاجية منذ عام 1843م التي أعدها الفريق الفني برئاسة المهندس الرائد جاكوب وتلك المخططات كانت البداية لميلاد التخطيط الحضري في عدن وجزيرة العرب وهي مؤرشفة في خانات أرشيف التخطيط في الهيئة عدن ولن تكون عدن ولن تبني إلا وفق مرجعياتها التخطيطية ونشوءها المعماري واليوم وفقاً لقانون التخطيط الحضري رقم

والاجتماعية والاقتصادية لمواقع معينة خلال فترة محددة من الزمن ثم يتلوها قيام الدولة من خلال الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني وفروعها في المحافظات وقبلها وزارة الأشغال العامة والطرق وذلك بالقيام بإعداد وإقرار المخططات التفصيلية من قبل اللجان الفنية الفرعية في المحافظات، وهي تلك العملية من المخططات التفصيلية التي تحدد الاستعمالات المختلفة للأراضي وشبكات الطرق والشوارع الرئيسية والفرعية ومواقع المرافق والخدمات العامة بصورة تفصيلية لجزء من المخطط الهيكلي أو لموقع من المواقع المحددة فيه، كما أن المرافق والخدمات العامة هي تلك المساحات المخصصة للاستخدام العام ضمن المخططات الهيكلية والتفصيلية للأغراض التعليمية والطبية والاجتماعية والثقافية والترفيهية والدينية والأمنية والنقل والمواصلات وكذلك لخدمات البنية التحتية.

واعلموا أيها الرفاق أن أملاك أراضي الدولة لا تسقط بالتقادم وأن القانون قد أورد في المادة (17) أن كل تصرف غير قانوني ينشأ أو يقرر حقا عينيا أصليا أو تبعياً أو تأجيراً أو تمكيناً بأي صورة من الصور على أراضي وعقارات الدولة يعتبر باطلاً ولكل ذي شأن التمسك بالبطالان أو طلب الحكم به ويحتمل المحكوم عليه تكاليف إزالة البناء أو المزروعات أو الغرس القائمة على الأرض وغيرها من الأعمال المخالفة بسبب هذا التصرف مع إلزامه بالتعويض أن كان له مقتضى.

أما التخطيط الحضري بمفهومه القانوني والفني فلن يعتمد أي تخطيط

اعلموا أيها الرفاق الجدد من كل التيارات أنكم ترتكبون أخطاء جسيمة بعد أن فرطتم بأملاك الدولة من الأراضي التي تعتبر من الأصول الاستثمارية الثابتة لأي دولة بالعالم مثل الأراضي العامة البيضاء والمتحصرة ولم تقوموا بمهامكم الأساسية كل في منطقة سيطرته وذلك وفق نص المادة (4) من قانون الأراضي رقم 21 لعام 95م التي نصت على أن كل عبث أو عدوان يقع على أراضي وعقارات الدولة يعتبر اعتداء على حق الدولة والمجتمع، وعلى كافة أجهزة الدولة وسائر أفراد المجتمع والجهات غير الحكومية كل فيما يخصه طبقاً للقوانين النافذة صيانة وحماية أراضي وعقارات الدولة ويعاقب كل من ينتهك حرمتها وفقاً لأحكام هذا القانون.

وكذلك أيها الرفاق يلاحظ أنكم قد غضضتم الطرف ولا زلتم تغضونه عن كل ما يعمل من انتهاكات جسيمة لقانون التخطيط الحضري رقم 20 لعام 95م حتى ولو كان ذلك التخطيط يتم في أرض خاصة فاعلموا وأنتم بكل تأكيد تعلمون وتدركون أن عملية التخطيط الحضري هي من وظائف الدولة في كل بلدان العالم وتعتبر وظيفة حركاً وحصراً على الدولة تقوم بها سواء في الأراضي العامة أو الخاصة وذلك خلال مؤسسات الدولة، وهي بلديات ووزارة القرويات والإسكان والأشغال العامة والطرق، وعندنا في اليمن التخطيط الحضري من مهام الهيئة العامة للأراضي فقط دون غيرها والتخطيط الحضري هو في المرحلة الأولى يتم من خلال قيام الدولة بإعداد وإقرار المخططات الهيكلية والتي هي مجموعة الدراسات والتقارير التحليلية والخرائط والمخططات التي تحدد الأهداف والسياسات التي توجه عمليات التنمية العمرانية وتحديد الاستعمالات المختلفة للأراضي وشبكات الطرق الرئيسية والخصائص البيئية

الأمناء [كتب/ د. شيخ سالم بانافع الأموي

إلى من يعملون بقصد أو بدون قصد على تثبيت العشوائيات ونهب أملاك الدولة وتنصيب أفراد ومكاتب بمكان قطاع التخطيط الحضري في هيئة الأراضي.. ليتكم تسألون أنفسكم: من أنتم في منظومة التشريع القانوني؟ وما هو تموضعكم القانوني في الدستور والقوانين النافذة حتى تقوموا بإقرار ملكيات ومخططات ما أنزل بها من سلطان؟

من يعملون على تركيب مخططات على أرض الواقع بخلاف وظائف الأراضي في المستر بلان 2005م المعتمد لمدينة عدن والمستر بلان لبقية مدن وعواصم محافظات الجنوب، ومن يعملون على تغيير وظائف أراضي المنطقة الحرة في عدن وكذلك أراضي الخدمات في المخططات المعتمدة في عدن وغيرها من محافظات الجنوب حتى وإن كانوا من موظفي فرع الهيئة عدن أو بقية المحافظات، فهذا العمل غير القانوني لا يعطيهم أي حصانة إن قاموا بتغيير وظائف الأراضي الخدمية في المخططات بخلاف نص المادة 44 من قانون التخطيط الحضري فلا بد أن يأتي يوم سيتم مقاضاتهم ومحاسبتهم، وإذا قدر الله وإن قضى الله أمره فيهم وفينا جيل اليوم فسوف يلعنهم التاريخ والجيل القادم والذي بعده من الأحفاد.

رئيس منظمة «فوس» الدكتور عبد الجليل الشعبي:

## نتائج لقاء الرئيس الزبيدي بسفراء الدول الخمس إيجابية للغاية وبناءة ينظر الآن إلى الحكومة الشرعية على أنها ضعيفة ونفوذ الإصلاح يزيد من تعميق الأزمة

الرياض - شفيلا «الأمناء» خاص:

تحدث رئيس منظمة «فوس» الدكتور عبد الجليل شائف الشعبي، المقيم في شفيلا بالملكة البريطانية، عن لقاء رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي الرئيس عيروس الزبيدي بسفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن.

وقال الشعبي: «يُظهر لقاء تاريخي بين رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيروس الزبيدي وسفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن أن المجتمع الدولي يعتبر الآن إدراج المجلس الانتقالي الجنوبي أمراً ضرورياً في مساعيه لتأمين سلام دائم في اليمن».

وأضاف: «وعقد الاجتماع في الرياض في 22 نوفمبر مع وفد المجلس الانتقالي الجنوبي برئاسة الزبيدي وسفراء واشنطن وموسكو وبكين ولندن وباريس». وتابع: «وتركزت المحادثات على تنفيذ اتفاق

الرياض وآخر المستجدات على أرض الواقع. وسلط الزبيدي الضوء على قضية الجنوب وشدد على ضرورة وجود المجلس الانتقالي الجنوبي بشكل فاعل في جميع مراحل العملية السياسية المقبلة لوقف الحرب وإحلال السلام في المنطقة». وقال الدكتور عبد الجليل شائف، رئيس مجلس إدارة المنظمة: «ينظر الآن إلى الحكومة الشرعية على أنها ضعيفة ونفوذ الإصلاح يزيد من تعميق الأزمة بدلا من إيجاد حلول سياسية. لقد أجرت FOSY اتصالات مع ممثلي المجلس الانتقالي الجنوبي الموجود حالياً في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بنتائج هذا الاجتماع وكان ردهم أن المحادثات التي أجريت مع سفراء الدول الخمس دائمة العضوية كانت إيجابية للغاية وبناءة ولكنها لم تعرض تفاصيل أكثر». وأكد الدكتور عبد الجليل شائف أن منظمة «فوس» مستمرة في النهوض بقضية شعب الجنوب على كل المستويات السياسية

والدبلوماسية.

وكان سفراء واشنطن وموسكو وبكين ولندن وباريس اشاروا إلى دور المجلس الانتقالي الجنوبي وقواته في مكافحة الإرهاب وعمليات التهريب عبر سواحل الجنوب وتأمين ممرات ملاحية دولية في باب المندب وخليج عدن والبحر الأحمر، وكذلك مواجهة الحوثيين.

وناقشوا سبل وطرق معالجة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة وإعادة هيكلة أنظمة ومؤسسات الدولة، لا سيما المؤسسات الاقتصادية والمالية والرقابية والقضائية والمؤسسات السياسية.

وأكد مسؤول كبير في الأمم المتحدة أنه في الأسابيع القليلة الماضية اجتمع مسؤولون رفيعو المستوى مع أعضاء بارزين في المجلس الانتقالي الجنوبي في العديد من عواصم العالم للتفاوض على طرق سلمية للخروج من الأزمة اليمنية وأن مفاوضات مباشرة أخرى ستجرى

في اليمن بالمستقبل القريب. ووصفت وسائل الإعلام الاجتماع بين المجلس الانتقالي الجنوبي وسفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بأنه نقطة تحول مهمة في العلاقة بين المجلس الانتقالي الجنوبي الذي يمثل تطلعات الجنوب لدولة جنوبية مستقلة والمجتمع الدولي.

وقبل هذا الاجتماع التقى الزبيدي بمبعوث الامم المتحدة والمبعوث الأمريكي على التوالي. كما التقى القائم بأعمال السفارة الأمريكية كاثي ويستلي في الرياض والسفير النرويجي توماس ليد بول.

ويعتقد FOSY أن هذه علامة جديدة على أن المجتمع الدولي يدرك الدور الهائل الذي يمكن أن يلعبه المجلس الانتقالي الجنوبي للمساهمة في تسوية السلام ومساهمة في الحرب ضد سيطرة الحوثيين على الطيف السياسي.